اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 56

1– 6 فبراير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

الأداء الاقتصادي للإمارات يسجل أعلى مستوى في يناير

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي بي إم آي لشركة إتش إس بي سي في الإمارات إلى أعلى قراءة له على مدار الدراسة خلال شهر يناير الماضي، مدفوعاً بتحسن قراءة عناصره الأساسية. وأشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في تعافي القطاع الخاص بصعوده من 53,0 نقطة إلى 54,2 نقطة في شهر ديسمبر. وشهدت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالنفط بداية قوية للعام الجديد، حيث تسارع نمو كل من الطلبات الجديدة والنشاط والتوظيف والشراء. وبشكل خاص، حقق نمو الإنتاج المعدل القياسي له على مدار الدراسة. وقد مكن هذا الشركات من رفع أسعارها بأسرع وتيرة منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس من عام 2009. في الوقت ذاته، شهد تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج اعتدالا. واستمرت الزيادة في حجم الأعمال الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي خلال فترة الدراسة الأخيرة، ووصلت إلى أسرع معدل لها منذ نوفمبر 2009. وأكد أعضاء لجنة الدراسة أن التحسن القوي في الأوضاع الاقتصادية والسمعة الطيبة التي تحظى بها الشركات كانت وراء زيادة الأعمال الجديدة خلال شهر يناير. وتشير البيانات إلى أن الطلب المحلي كان المحرك الرئيسي لنمو الطلبات الجديدة، حيث شهدت أعمال التصدير الجديدة زيادة بمعدل أقل خلال الشهر. وقامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بزيادة الإنتاج والمشتريات والتوظيف خلال شهر يناير كاستجابة لزيادة حجم الأعمال الجديدة. وفي حين شهدت مستويات النشاط زيادة كبيرة، شهد كل من الطلب على مستلزمات الإنتاج والتوظيف زيادة بوتيرة معتدلة. كما أشار المشاركون في الدراسة إلى توسعات الشركة كأحد عوامل خلق الوظائف. وشهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة بمعدل قوي خلال شهر يناير، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة أساساً بزيادة أسعار الوقود والمواد الخام (جاء تضخم تكاليف التوظيف هامشياً وأضعف مما كان عليه في شهر ديسمبر). وقد قامت الشركات بزيادة أسعارها مرة أخرى، ولم يكن ذلك لتعويض ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وحسب، إنما أيضاً للاستفادة من التحسن القوي لأوضاع السوق. وكان تضخم أسعار المنتجات متواضعاً برغم أنه كان الأعلى على مدار الدراسة.

تعليق

يعتمد تقرير التنافسية العالمي على مؤشر رئيسي "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يحوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والجزئي معا ليصبح بديلا عن المؤشرين الخاصين بتنافسية النمو والأعمال خلال السنوات القادمة، ويهدف المؤشر إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة من" العوامل الأساسية، المؤسسات، السياسات الشاملة التي تشكل معا قاعدة مستدامة لإحداث نمو، ورفاه، وازدهار اقتصادي على المديين القصير والمتوسط". وتصنف هذه المنهجية، الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصادات الدول وتنافسيتها، وهي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية(أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري)، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة و الفعالية(الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري، كفاءة السوق، الجاهزية التكنولوجية)، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار(مدى تطور بيئة الأعمال، الابتكار). بحيث يعتمد التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة حسب المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي وينبني هذا المؤشر على تسعة مؤشرات فرعية هي :-

- أداء المؤسسات العامة والخاصة - البنية التحتية - الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري - الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري - كفاءة السوق -ثم السوق المالي - الجاهزية التكنولوجية - مدى تطور بيئة الأعمال - الابتكار .

المصدر: البيان

لدولية

سوق العمل الأمريكي يضيف 36 ألف وظيفة فقط خلال يناير ومعدل البطالة يتراجع إلى 9%
صفحة 02 ◄

نمو الصناعة بأسرع معدل خلال 16 عاماً في بريطانيا
صفحة 02 ◄

الاقليمية

المركزي: مصر يمكنها التعامل مع الأزمة والنمو سيتضرر
صفحة 03 ◄

تفاؤل بالسوق العقارية الكويتية بعد السماح للمصارف الإسلامية بتمويل السكن الخاص
صفحة 03 ◄

المحلية

«المركزي :«صافي الموجودات الأجنبية ينمو 69% خلال أكتوبر
صفحة 04 ◄

36٪ نمو حركة مطار البطين
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
محددات النفقات العامة و أسباب زيادتها
صفحة 05 ◄

سوق العمل الأمريكي يضيف 36 ألف وظيفة فقط خلال يناير ومعدل البطالة يتراجع إلى 9%

كشف تقرير وزارة العمل الأمريكية الشهري والذي ينتظره الكثير من المراقبين للوقوف على مدى انتعاش سوق العمل بالولايات المتحدة من عدمه عن إضافة القطاع الحكومي غير الزراعي لـ36 ألف وظيفة فقط خلال شهر يناير بعد أن أضاف 121 ألفا خلال ديسمبر وذلك بعد تعديل الأرقام وتنقيحها وبأقل من التوقعات التي نوهت إلى إضافة حوالي 138 ألف وظيفة. وبهذا فإن العدد المضاف من الوظائف خلال الشهر الماضي يظل الأقل خلال أربعة شهور بعد أن خيب جميع توقعات المحللين. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص أشار التقرير إلى إضافة 50 ألف وظيفة فقط مقابل 139 ألف وظيفة مضافة خلال ديسمبر وبأقل من التوقعات عند إضافة 145 ألف وظيفة. وكانت الوظائف في قطاعات البناء والنقل وكذلك الصناعة قد تضررت كثيرا من سوء الأحوال الجوية وهي أحد الأسباب التي تجعل "بن برنانكي" يصر على الإبقاء على برنامج التحفيز النقدي كما هو عند 600 مليار دولار من أجل المساعدة في خلق وظائف جديدة خلال الفترة المقبلة. وعموما فقد أضاف قطاع الخدمات 18 ألف وظيفة بينما فقد قطاع البناء 32 ألف وظيفة، في حين تراجع عدد الوظائف المضافة لقطاع النقل بـ38 ألف وظيفة، أما قطاع التجزئة فأضاف 27.5 ألف وظيفة. وفيما يتعلق بالوظائف المضافة لقطاع الصناعات التحويلية فبلغت 49 ألفا خلال يناير/كانون الثاني وهو ما تجاوز كثيرا توقعات المحللين عند إضافة عشرة آلاف وظيفة فقط. أما معدلات البطالة فقد فاجأت الجميع أيضا بالتراجع إلى مستوى 9% من 9.4% في ديسمبر/كانون الأول، لتخالف التوقعات التي أشار إلى ارتفاعها بنسبة 9.5%، لتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها من أبريل 2009.

المصدر: رويترز

كاميرون يستبعد خفضا ضريبيا كبيرا في الموازنة

استبعد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إجراء تخفيضات ضريبية كبيرة في الموازنة التي سيعلن عنها الشهر القادم وأكد في مقابلة أجرتها معه صحيفة صنداي أن تركيزه سيظل منصبا على خفض العجز في الميزانية البريطانية. ووضع حزب المحافظين الذي يتزعمه كاميرون وحلفاؤه من الديمقراطيين الأحرار خطة مدتها خمسة أعوام تنهي تقريبا العجز في ميزانية بريطانيا وذلك في موازنة طارئة أعلن عنها في يونيو حزيران العام الماضي. وارتفعت الضرائب على الرواتب في بداية العام ومن المقرر أن يبدأ سريان زيادة على الرواتب في ابريل نيسان وأبدى بعض المشرعين من حزبه استياءهم لأنه لم يقدم تعهدا واضحا بخفض الضرائب في السنوات القادمة. وقال كاميرون لصحيفة صنداي تليجراف "أود أن أرى خفضا ضريبيا. أنا من المحافظين المؤيدين لخفض الضرائب. وأؤمن بخفض الضرائب ولكن عندما تستعير 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فليس من الممكن إجراء تخفيضات ضريبية كبيرة على نحو صاف. لا يمكن تماما." ومضى يقول في حديثه الذي نشر في طبعة مبكرة من الصحيفة "ليس من المفيد القول باننا سنتعامل مع العجز من خلال خفض الإنفاق ولكننا من ناحية أخرى سنجعل الأوضاع تتفاقم مجددا بسبب خفض الضرائب." وجاء في تقرير منفصل في صحيفة صنداي تايمز أن وزارة المالية البريطانية تبحث خفض الإعفاءات الضريبية للأشخاص المقيمين في بريطانيا والذين يقولون أن مصالحهم المالية لا تزال في الخارج. ويتجنب دافعو الضرائب الذين يطلق عليهم "غير المقيمين" دفع ضرائب على الأموال التي يكتسبونها من العمل الخارجي والاستثمارات وهذا جعل بريطانيا منطقة جذب لرجال إعمال.

المصدر: رويترز

نمو الصناعة بأسرع معدل خلال 16 عاماً في بريطانيا

نما النشاط الصناعي البريطاني بأسرع وتيرة في أكثر من 16 عاماً في ديسمبر الماضي، وارتفعت تكاليف الشركات بمستوى قياسي مما ينبئ بأن قطاعاً واحداً على الأقل في الاقتصاد البريطاني مستعد لرفع أسعار الفائدة قبل نهاية 2011. وارتفع مؤشر ماركت/ سي. آي. بي. اس لمديري المشتريات في القطاع الصناعي إلى 58,3 نقطة في ديسمبر، وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر 1994. وفاقت القراءة متوسط توقعات كان يبلغ 57 نقطة، بينما جرى تعديل قراءة نوفمبر 2010 بالخفض إلى 57,5 نقطة. وسيلقى النمو القوي في النشاط الصناعي ترحيباً من الحكومة الائتلافية البريطانية التي تعول على القطاع الخاص لتحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام في وقت يشهد خفضاً قوياً في الإنفاق العام. إلا أن تزايد ضغوط الأسعار لن يلقى قبولاً في ظل معدل تضخم يزيد بأكثر من نقطة مئوية عن الحد الذي يستهدفه البنك المركزي، وهو 2%. ..

كما أظهرت بيانات بنك انجلترا المركزي أن الموافقات على الرهون العقارية ارتفعت في بريطانيا على غير المتوقع في نوفمبر الماضي إلى أعلى مستوياتها منذ يوليو 2010 لكن الإقراض غير المضمون للمستهلكين شهد أكبر تراجع شهري منذ أغسطس. ويتزامن ارتفاع الموافقات على الرهون العقارية مع زيادة غير متوقعة في مؤشر أسعار المساكن على مستوى الدولة في ديسمبر على الرغم من أن النشاط ما زال أقل بكثير عنه قبل 12 شهرا وتوقع العديد من الاقتصاديين استمرار ضعف السوق العقارية في 2011. وارتفعت الموافقات على الرهون العقارية إلى 480,1 ألف موافقة في نوفمبر من 473,1 ألف في أكتوبر تشرين الأول فيما يتعارض مع توقعات الاقتصاديين بانخفاض طفيف إلى 47 ألفاً. وهبط صافي ائتمان المستهلكين بمقدار 121 مليون جنيه استرليني، وهو أكبر انخفاض منذ أغسطس بعد ارتفاعه بمقدار 298 مليون جنيه استرليني في أكتوبر.

المصدر: رويترز

ارتفاع واردات المغرب 13.3 في المائة عام 2010

أظهرت بيانات رسمية أمس الأربعاء أن واردات المغرب في العام 2010 ارتفعت 13.3 في المائة إلى 299 مليار درهم "نحو 36.8 مليار دولار" من 263 مليار درهم في العام 2009 . وفي الوقت نفسه ارتفعت الصادرات 30.8 في المائة إلى 147 مليار درهم من 113 مليار درهم في العام 2009. وقال مكتب الصرف المغربي إن ارتفاع الصادرات يرجع إلى الفوسفات ومشتقاته التي زادت صادراتها 96.6 بالمائة إلى 35.6 مليار درهم من 18 مليار درهم في العام 2009 وكذلك ارتفاع صادرات المواد النصف مصنعة والخامات والمواد المعدنية. وفي حين انخفضت صادرات المغرب انخفاضا طفيفا بنسبة 2 في المائة من كل من المواد الغذائية والمنسوجات والألبسة كانت مواد الطاقة والمواد الغذائية والمواد الموجهة للاستهلاك وراء ارتفاع الواردات. والمغرب هو البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي لا ينتج النفط أو الغاز الطبيعي لكنه يحوز نحو نصف الاحتياطيات العالمية من الفوسفات ويساهم بحوالي ثلث صادرات الفوسفات في العالم. وزادت واردات الطاقة إلى 71.6 مليار درهم من 54.1 مليار درهم في 2009 أي بزيادة 32.4 في المائة. وأظهرت بيانات مكتب الصرف أيضا أن عائدات المغتربين قفزت 7.7 في المائة إلى 54 مليار درهم من 50.2 مليار درهم في العام 2009 ويعتمد المغرب على تحويلات أبنائه في المهجر للحصول على العملة الصعبة وتفوق هذه التحويلات في الغالب عائدات السياحة.

المصدر: **:** العرب أونلاين

المركزي: مصر يمكنها التعامل مع الأزمة والنمو سيتضرر

قال فاروق العقدة محافظ البنك المركزي المصري أمس السبت أن النمو الذي كان من المتوقع أن يبلغ ستة في المائة سيتضرر بسبب الأزمة السياسية وان التدفق إلى خارج البلاد قد يصل إلى ثمانية مليارات دولار خلال اليومين المقبلين ولكن مصر لديها احتياطي وخبرة للتعامل مع ذلك . وقال العقدة عشية فتح البنوك يوم الأحد بعد إغلاقها أسبوعا بسبب احتجاجات مناهضة للحكومة أن احتياطيات مصر كافية وتبلغ 36 مليار دولار وهو الرقم الذي كان موجودا في نهاية ديسمبر. هزت الاحتجاجات التي اندلعت في 25 يناير النظام السياسي المصري وهز المستثمرين. وقال العقدة للتلفزيون الحكومي "طبعا عندنا الأسبوعين القادمين هيبقى فيهم شوية مشاكل لكن قادرين على التعامل معها لأننا جربناها قبل كدة." وأضاف أن الاحتياطيات يمكن أن تغطي الواردات لمدة تسعة أشهر ونصف أكثر من معظم الدول. وقال انه قد تخرج من البلاد نحو ثمانية مليارات دولار في غضون أسبوعين ولكن البلاد قد تعالج ذلك لأنها تعاملت مع تدفقات اكبر للخارج خلال الماضي مثلما حدث عام 2008 خلال الأزمة المالية العالمية. وأضاف أن السوق ستفتح يوم الأحد واهم شيء هو أن تكون هناك سوق منتظمة. وقال أن الدولار الأمريكي سيكون متوفرا في السوق .

المصدر: **:** رويترز

تفاؤل بالسوق العقارية الكويتية بعد السماح للمصارف الإسلامية بتمويل السكن الخاص

منح الحكم الذي أصدرته محكمة التمييز الكويتية أخيراً لصالح بيت التمويل الكويتي والخاص بعدم انطباق قانوني الرهن العقاري 8 و9 لسنة 2008 على البنوك الإسلامية في ما يتعلق بحظر التعامل مع عقارات السكن الخاص الأمل من جديد للسوق العقاري الكويتية التي عانت كثيراً خلال السنتين الأخيرتين نتيجة للآثار التي ظهرت عليه إثر تطبيق هذه القوانين. وأبدى متداولون عقاريون مزيداً من التفاؤل بعد صدور هذا الحكم مباشرة، حيث رأوا فيه نافذة أمل نحو مزيد من انتعاش السوق خاصة في قطاعين رئيسين وهما العقار السكني والعقار الاستثماري، لاسيما أن هذين القطاعين كانا من أكبر القطاعات المعتمدة على عمليات الرهن والتمويل العقاري. ورأى المتداولون أن من شأن البدء في تنفيذ الحكم فتح الباب من جديد أمام عمليات تداول عقاري كانت متوقفة بانتظار الحصول على عمليات تمويل أو رهن، ما يعني انتعاش التداولات العقارية وبالتبعية عودة القطاع العقاري للعب دوره المفروض كأداة رئيسة من أدوات الاقتصاد الكويتي. ومن جانبهم أعرب مراقبون عقاريون عن أملهم في أن يكون هذا الحكم بداية لمزيد من القرارات الإيجابية التي تصب في صالح السوق العقاري. وتناول التقرير العقاري لشركة "كولدويل بانكر" العالمية فرع الكويت حجم التمويل المقدم لقطاعي العقاري والإنشائي اللذين شهدا حالة من الاستقرار النوعي حتى نهاية ديسمبر من عام 2010 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2009، فقد بلغ التمويل المقدم للقطاع العقاري 6.477 مليار دينار بتراجع طفيف نسبته 1.8% مقارنة مع 6.596 مليار دينار حتى نهاية ديسمبر من عام 2009، في حين ارتفع حجم التمويل المقدم للقطاع الإنشائي في السوق المحلي خلال عام 2010 إلى 1.756 مليار دينار مقارنة مع 1.724 مليار في نهاية عام 2009 وبنمو 1.85%. وعلّق التقرير على حركة التمويل لقطاعين العقاري والإنشائي والتي شهدت تغيراً طفيفاً لاسيما بسبب استمرار حالة الترقب لعمليات طرح الكثير من المشاريع التنموية التابعة للحكومة والتي يتوقع طرحها ضمن خطة التنمية.

المصدر: **:** الأسواق.نت

«المركزي»: صافي الموجودات الأجنبية ينمو 69% خلال أكتوبر

ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى القطاع المصرفي بالدولة بنسبة 68,8% تعادل 37,4 مليار درهم خلال شهر أكتوبر الماضي، لتبلغ 91,77 مليار درهم مقارنة مع 54,37 مليار درهم بنهاية سبتمبر الذي سبقه، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي. وتظهر مؤشرات عرض النقد أن الجزء الأكبر من الزيادة ذهبت إلى رصيد الودائع لأجل أقل من 3 أشهر، التي ارتفعت خلال أكتوبر بقيمة 21,3 مليار درهم تعادل نسبة نمو تبلغ 7,4% في إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي للأجل ذاته. وأشارت بيانات "المركزي" إلى أن رصيد الودائع لأجل أقل من 3 أشهر ارتفع إلى 308,3 مليار درهم بنهاية أكتوبر، مقارنة بـ286,96 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي. وبما أن معظم الودائع الجديدة هي قصيرة الأجل، فإن البنوك لا تستطيع ضخها في تمويلات طويلة الأجل، وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة في الإقبال على شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي. يشار إلى أن شهر نوفمبر سجل ارتفاعاً في رصيد شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لمساعدة البنوك على إدارة السيولة المتوافرة لديها، حيث نمت بنسبة 14,5% تعادل 11,8 مليار درهم لتبلغ 92,8 مليار درهم مقارنة مع 81 مليار درهم بنهاية أكتوبر، وكان رصيدها زاد أيضاً في أكتوبر بنحو 8 مليارات درهم ارتفاعاً من 73 مليار درهم بنهاية سبتمبر، أية زيادة بمقدار 19,8 مليار درهم خلال شهرين. إلى ذلك، نمت الودائع لأجل بين 3 إلى 6 أشهر بنحو 5% تعادل زيادة بقيمة 5,77 مليار درهم ليرتفع رصيدها إلى 120,87 مليار درهم بنهاية أكتوبر مقارنة مع 115,1 مليار درهم بنهاية سبتمبر. وفيما زاد رصيد الودائع لأجل بين 6 إلى 12 شهراً بنحو 500 مليون درهم، زادت قيمة الودائع لأجل يتجاوز 12 شهراً بقيمة 3,7 مليار درهم تعادل نمواً بنسبة 3,16% تقريباً لتبلغ 120,7 مليار درهم بنهاية أكتوبر مقارنة مع 117 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي. ووفقاً للبيانات، نمت موجودات المصرف المركزي بنسبة 7,55%، وبقيمة زيادة بلغت 15,74 مليار درهم لتصل إلى 224,25 مليار درهم بنهاية أكتوبر مقارنة مع 208,37 مليار درهم بنهاية سبتمبر. وزاد رصيد الموجودات الأجنبية لدى المصرف المركزي خلال الشهر بقيمة 15,6 مليار درهم ليرتفع إلى 110,14 مليار درهم بنهاية أكتوبر مقارنة مع 94,5 مليار درهم بنهاية سبتمبر. وزاد النقد المصدر خلال أكتوبر الماضي بقيمة 1,38 مليار درهم ليرتفع إلى 46,78 مليار درهم مقارنة مع 45,4 مليار درهم بنهاية سبتمبر.

المصدر: الاتحاد

«نخيل» تطور 5 مشاريع ترفيهية جديدة بالتوازي مع إعادة الهيكلة

تعتزم شركة نخيل العقارية تطوير 5 مشاريع ترفيهية جديدة على شكل نوادي اجتماعية خلال فترة إعادة الهيكلة المتعلقة بتطوير مشاريع قصيرة المدى، بحسب سعيد حارب المدير التنفيذي للأندية والمراسي البحرية بالشركة. وبذلك يرتفع إجمالي عدد المشاريع الترفيهية التي تطورها «نخيل» إلى 8 مشاريع. وقال حارب خلال افتتاح نادي جزر الجميرا بدبي أمس إن نخيل تسعى إلى تعزيز قيمة مشاريعها التطويرية من خلال رفدها بمرافق رياضية واجتماعية تعكس قيمة مضافة على المدى الطويل، وتعزز سبل التواصل بين الملاك والقاطنين في جزر الجميرا. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشاريع الترفيهية التي تعتزم الشركة تطويرها خلال المرحلة المقبلة نحو 50 مليون درهم في حين بلغت استثمارات الشركة في مشروعها الترفيهي الأول الذي افتتح أمس نحو 10 ملايين درهم. واستأنفت شركة نخيل العمل في تسعة مشاريع منها «جميرا بارك» و«جميرا آيلاند» و«الفرجان» و«بدرا» و«فيو فيلا» و«فينيتو» فضلا عن إنشاء 1600 وحدة في المدينة العالمية و2200 وحدة في «الجميرا فيليج»، بالإضافة إلى مشروع «جميرا جولف» الذي حظي بدعم حكومي لاستكماله.

المصدر: الاتحاد

36٪ نمو حركة مطار البطين

ارتفعت حركة الطائرات الخاصة بنسبة 36 بالمائة في مطار البطين خلال 2010 بالمقارنة مع ما شهده من حركة في 2009. وقالت شركة أبوظبي للمطارات أداك في بيان لها عن حركة الطائرات لمطار البطين للطيران الخاص أحد المطارات الخمسة التابعة للشركة وذلك لعام 2010 أن هذا النمو هو دلالة واضحة على نجاح المطار في استقطاب العملاء من مديرين تنفيذيين وكبار الشخصيات لاستخدام المطار المتخصص الوحيد في منطقة الخليج والشرق الأوسط في طيران رجال الأعمال وذلك من خلال تطوير الخدمات والمرافق المصممة حسب متطلبات عملاء هذا القطاع من مشغلين وطيارين ومسافرين. وقال ستيفن جونز المدير العام لمطار البطين للطيران الخاص: قطع مطار البطين أشواطاً كبيرة منذ بدء عملياته كمطار تجاري متخصص بطيران رجال الأعمال في عام 2008 وكان التزام شركة أداك بتطوير المطار ليكون المطار الأول في قطاع الطيران الخاص في المنطقة من خلال توفير أفضل المرافق والخدمات ضمن أسعار تنافسية بالإضافة للفعاليات المتنوعة التي شهدتها الإمارة تعتبر المحركات الرئيسية التي دفعت بالمطار نحو تحقيق هذه النتائج. وفي عام 2010 شهد المطار نحو 7970 حركة للطائرات الخاصة التجارية.

المصدر: وام

محددات النفقات العامة و أسباب زيادتها

لم تكتفي النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل القومي وبين حجم النفقات العامة وإنما سارت إلى ابعد من ذلك عندما حدد بعض كتابها نسبة الإنفاق العام من الدخل القومي فاقترح بعضهم أن تكون النسبة 15% وحددها آخرون بـ 16% وأن الحد الأقصى لنسبة الإنفاق العام من الدخل القومي والتي يجب أن لا تتعداه هي 25% وأن السبب الذي جعل النظرية المالية التقليدية تحدد هذه النسبة الضئيلة من الدخل القومي للإنفاق العام هي لأنها افترضت أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب أن تحدده في أضيق الحدود وعند افتراضها لحيادية النفقات العامة لم ترى حاجة للبحث في أنواعها وآثارها المختلفة لذا عمل التقليديون على تحديد الحجم الكلي للأنفاق العام وأهملوا حجمه ونوعه وحجم كل نوع . ومع أن هناك صلة قائمة بين حجم النفقات العامة والدخل القومي إلا أن هذه تهمل طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف كل من الغرض منها وباختلاف آثارها والظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول فمثلاً الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون كبيراً في حين أن الإنفاق على نشاطات أخرى اقل أهمية يفترض أن يكون صغيراً ولهذا فإن المسألة تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان . وفي ضوء ما تقدم **يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الأنفاق العام وهذه العوامل هي دور الدولة والإيرادات العام وحالة النشاط الاقتصادي** .

1 - دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي :

لقد تم التطرق من قبل إلى أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الأنفاق عليها وان الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة ولهذا فان دور الدولة يعد عاملاً محدداً لمقدار النفقات العامة حيث أن الأنفاق لا يتقرر إلا عند إشباع حاجة عامة أي عند تدخل الدولة ومن ثم فكلما كان دور الدولة كبيراً كلما كان حجم الإنفاق كبيراً أيضاً والعكس صحيح .

لذلك يلاحظ أن حجم النفقات العامة كان صغيرا" خلال فترة الدولة الحارسة واتسع أكثر حجم النفقات العامة في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فلم يكن الأنفاق العام مهماً في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة ذلك لأن النشاط الاقتصادي كان من اختصاص القطاع الخاص إما الدولة فتقوم بحراسة المجتمع من الاعتداء الخارجي وتوفير الأمن الداخلي والقضاء إضافة إلى بعض المشاريع العامة التي لا يقترب منها القطاع الخاص مثل شق الطرق العامة وإقامة الجسور والسدود وبناء المستشفيات والمدارس وما في حكمها .

أما في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فان حجم النفقات العامة اخذ بالزيادة مع اتساع دور الدولة في هذه الفترة وقد اشتركت عدة عوامل في زيادة تدخل الدولة ثم زيادة نفقاتها العامة فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى ولمعالجة الأزمة الاقتصادية في عام 1929 عن طريق التوسع في الاستخدام وزيادة الدخول الموزعة لزيادة الطلب الفعال وتدخلت الدولة في الحياة الاجتماعية لمكافحة البطالة والجهل والمرض من خلال التوسع في إقامة المشاريع العامة كبناء المدارس والمستشفيات وكذلك تدخلت الدول في الحياة السياسية عن طريق انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والعلاقات الخارجية ونمو مسؤولية الدولة إضافة إلى تحول الدول إلى الاشتراكية وما يرافقها من زيادة في حجم النفقات العامة نتيجة لاتساع النشاط العام .

2 - حجم الإيرادات العامة :

يتأثر حجم النفقات العامة والزيادة فيها بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها إذ أنه لا يمكن للدولة أن تنفق أموالاً تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لان سلطاتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة . وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة ففي فترة الدولة الحارسة نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد ألا لغرض تمويل نفقاتها وان هذه الإيرادات التي تم تحصيلها يجب أن لا تزيد عما يلزم لتمويل النفقات العامة أي يجب أن تكون الموازنة العامة متوازنة بمعنى أن تغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية أي عدم الالتجاء إلى القروض العامة وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار النفقات العامة في الموازنة قبل الإيرادات العامة حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه وقد كان هذا الوضع كان مقبولاً في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم أمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجوب تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة وعلى اثر ذلك توسعت النفقات العامة من ناحية وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى وأصبح توازن الموازنة العامة ليس أمرا مهماً بقدر أهمية التوازن الاقتصادي .

3 - حالة النشاط الاقتصادي السائدة :

تعد حالة النشاط الاقتصادي محدداً مهماً لحجم النفقات العامة فإذا كانت حالة الاقتصاد تعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) فان العلاج لذلك يقتضي تخفيض حجم النفقات العامة لان تخفيضها يؤدي إلى تقليل الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا يعني أن النفقات العامة تعد إحدى مكونات الطلب الكلي الفعال . وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أي أن العرض الكلي من السلع والخدمات يفوق كثيراً الطلب الكلي عليها فإن علاج ذلك يكون في زيادة حجم النفقات العامة لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الدخول الموزعة والذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لمقابلة الزيادة في المعروض من السلع والخدمات .

أولا - الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية من شأنها أن تزيد من حجم الإنفاق العام دون أن تؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلي زيادة هذه الظاهرة كما يأتي :

1 - انخفاض قيمة النقود : يقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد اقل من الوحدات النقدية ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض وهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات .

2 - تغير القواعد المالية : قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير القواعد الفنية في أعداد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى أو من فترة إلى أخرى إذ قد يترتب على حدوث هذه التغيرات في القواعد الفنية إلى الانتقال من الموازنة الصافية (والتي لا يدرج فيها المبالغ التي تنفقها الدولة بل يدرج فيها صافي الإيرادات) إلى الموازنة الإجمالية والتي يدرج فيها كل المصروفات والإيرادات التي تقوم بها الدولة ويتضح من ذلك أن أتباع الموازنة الإجمالية من شأنه أن تؤدي إلى ارتفاع رقم النفقات العامة ذلك الارتفاع الذي لا تقابله في حالة إتباع الدولة الموازنة الصافية . كما أن طرق إعداد الموازنة قد لا تختلف من حيث الشكل فحسب وإنما قد تختلف من حيث الجوهر والموضوع فقد تتناول الموازنة العامة مثلاً نفقات الدولة التي تنفقها في المشروعات الاقتصادية التي تم تأميمها وفي أحيان أخرى قد لا يظهر مثل هذا النوع من النفقات في الموازنة وذلك لأنها قد تدرج في موازنة مستقلة فهذه المصروفات وغيرها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند البحث في زيادة النفقات العامة .

3 - اتساع مساحة أقاليم الدولة وزيادة السكان :

تتطلب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة عليها سلطتها الحكومية إلى زيادة في الإنفاق الحكومي عامة فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع . فزيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لا تعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الإنفاق .

ثانيا - الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد من الخدمات العامة وتشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة ويمكن أن نبين **أهم الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في النفقات العامة** وكما يأتي :

1 - الأسباب الاقتصادية :

أ- نمو الدخل القومي :

تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات العامة حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات العامة .

ب - انتشار المشروعات العامة :

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أخذ بالتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها وعلى اثر ذلك تتزايد النفقات العامة .

جـ - دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين :

تقدم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الاستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية .

د - حدوث الدورات الاقتصادية :

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها العامة في فترتي الكساد والازدهار ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب

الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وأنهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكبر في الطلب الفعال . مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية والى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى ، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي . أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الإنفاق الحكومي .

2 - الأسباب الاجتماعية : ومن أهم هذه الأسباب :

أ - *زيادة عدد السكان والهجرة إلى المدن* : أن زيادة عدد السكان وزيادة معدلات هجرتهم من الريف إلى المدن والى المراكز الصناعية تؤدي حتماً إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة لقيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد خاصة في تلك المناطق التي يرتفع فيها معدل زيادتهم كما أن زيادة نسبة سكان المدن عن طريق نمو سكانها والهجرة إليها من المناطق الريفية يتطلب ارتفاع نسبة النفقات العامة المخصصة للمدن مقارنة بما يخصص من نفقات إلى المناطق الريفية وذلك لما تتطلبه عملية اتساع حجم المدن من ناحية وطبيعة الحياة فيها من ناحية أخرى من ارتفاع تكاليف أداء الخدمات العامة إضافة إلى ما تحتاجه الحياة الحضرية من خدمات إضافية لا تحتاجها الحياة الريفية ولعل الدليل على ذلك أن زيادة عدد سكان مدينة معينة واتساع حجمها يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد الواحد من سكانها من النفقات العامة .

ب - *تطور الوعي الاجتماعي* : أن تطور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة قد انعكس على جميع جوانب نشاطاتها لاسيما الجانب الاجتماعي ومنه الوعي الاجتماعي حيث أصبح من واجبات الدولة رفع مستوى المعيشة للفئات ذات الدخول المحددة بصورة خاصة وبقية فئات المجتمع بصورة عامة وذلك من خلال التوسع في تقديم الخدمات العامة وبصورة خاصة التعليم والصحة والنقل و غيرها كما أصبحت الدولة مسئولة عن تقديم الإعانات النقدية لمواجهة حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة إضافة إلى ذلك فإن الدولة كثيراً ما تلجأ إلى تقديم إعانات إلى بعض المنتجين لاسيما منتجي السلع الأساسية وذلك بهدف تخفيض أسعارها وتمكن الطبقات الفقيرة من الحصول عليها .

3 - الأسباب السياسية :

تتأثر النفقات العامة بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها . كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الحكومة والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عليه زيادة في النفقات العامة كذلك فان للتعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الموازنة الكثير من النفقات .

4 - الأسباب الإدارية :

لقد تمخض عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج آلية الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيراً في زيادة النفقات العامة .

5 - الأسباب المالية :

تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومة السابق من أنه مصدراً غير اعتيادياً تلجأ أليه الدولة في الظروف غير الطبيعية لزيادة إيراداتها العامة وقد تفرض على الدولة المقترضة شروطاً غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض .

وقد تضاءلت هذه القيود نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات أجال وفئات مختلفة وتشجع الأفراد على الاكتتاب فيها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات كالإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري إذا أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة كما أن اللجوء إلى القرض العام قد أدى إلى زيادة خدمة الدين ومن بعد إلى زيادة النفقات العامة كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في وجوه غير ضرورية مما يزيد من النفقات العامة .

6 - الأسباب القانونية :

إن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران العقارات القريبة ، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة الاستيلاء على بعض الأراضي والدور للصالح العام ، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الاستيلاء كل ذلك يساهم في زيادة النفقات العامة .